الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية

م. م. محمد عبد عباس[1] law.mohammed.abed.@uoa.edu.iq
م. م. صباح عواد سلمان[2] sabah.awad@uoa.edu.iq
جامعة المعارف– كلية القانون[1، 2]

تاريخ الاستلام 2025/12/6 تاريخ القبول 2026/1/4 تاريخ النشر 2026/3/31

الملخص:

تناولنا في البحث موضوع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية، على اعتبار ان موضوع الرقابة على الانتخابات أصبح من المواضيع المهمة على الصعيد الدولي والإقليمي لما للرقابة من دور في دعم العملية الانتخابية وتعزيز مبدأ النزاهة والشفافية، وقد تناول البحث تعريف الرقابة الدولية من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية فضلاً عن الإشارة الى اهم الأهداف التي تسعى اليها الرقابة والذي يعتبر القضاء على التزوير الانتخابي ونشر الديمقراطية من اهم تلك الأهداف بالإضافة الى التعرف الى أنواع تلك الرقابة ومعوقات عمل تلك البعثات وضمان حياد اللجان المراقبة، وفي نهاية البحث توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات، ومن اهم تلك الاستنتاجات هو ان الانتخابات أصبحت تمثل اهم أوجه الديمقراطية في العالم والتي تعتبر الأداة التي يمارس من خلال الشعب حقه في اختيار الحاكم او من يمثله استناداً الى مبدأ سيادة الشعب، اما اهم التوصيات حول هذا الموضوع لكي تكون نتائج الانتخابات موثوق بها لابد ان تتوفر عوامل عديدة منها وجود سلطة في الدولة تؤمن بمبدأ التداول السلمي للسلطة فضلاً على ضرورة الحد من تدخل السلطة التنفيذية في العملية الانتخابية كذلك أوصى البحث الى ان تكون التقارير التي يتم كتابتها من قبل اللجان المختصة بالعملية الانتخابية ان تكون متاحة امام الجميع من المهتمين بهذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، الرقابة، الوطنية، الدولية.

International Oversight of National Elections

Mohammed Abed Abbas[1] Sabah Awad Salman[2]
University of Al-Maarif- College of Law[1, 2]

Abstract:

In the research, we discussed the issue of international oversight of the national elections, given that the issue of supervision of elections has become important topics at the international and regional levels because of the role of

oversight in supporting the electoral process and enhancing the principle of integrity and healing, and the research dealt with the definition of international control in terms of linguistic aspects And idiomatic, in addition to indicating the most important goals that censorship seeks, which is considered to be eliminating electoral forgery and spreading democracy among the most important of these goals in addition to identifying the types of that control and ensuring the neutrality of the monitoring committees, and at the end of the research we reached a set of conclusions and recommendations, and one of the most important of these The conclusions are that the elections have become the most important aspects of democracy in the world, which are the tool that is practiced through the people its right to choose the ruler based on the principle of the sovereignty of the people The peaceful circulation of the authority, as well as the need to limit the intervention of the executive authority in the electoral process, as well as recommended that the reports that are written by the committees specialized in the electoral process should be available to everyone who is interested in this matter.

Keywords: Elections, censorship, international, national.

المقدمة:

تعد الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية اهم الاليات التي بواسطتها يتم تطبيق الديمقراطية، فمن خلالها يضمن اجراء انتخابات تتسم بالحرية والنزاهة، فهي تساهم في منع التجاوزات والخروقات او على الأقل التقليل منها. وهذا يودي الى منح الثقة بشرعية الانتخابات خصوصا إذا ما تمت هذا الرقابة من قبل أشخاص يعنون بهذه الاعمال كمنظمة الأمم المتحدة لعام 1945 او المنظمات الغير حكومية الأخرى.

وتعتبر منظمة الأمم المتحدة أولى المنظمات التي تخصصت في عملية مراقبة الانتخابات في العديد من دول العالم.

ولم تكن منظمة الأمم المتحدة هي الوحيدة التي اهتمت بموضوع الرقابة على الانتخابات، بل ظهرت في الآونة الاخيرة منظمات أخرى تسعى لتحقيق ذات الغرض ومن هذه المنظمات، منظمات الاتحاد الأوربي، وهذا ما يدل على الاهتمام المتزايد من جانب دول العالم في ضمان أجراء انتخابات نزهيه تتوافق مع المعايير الدولية.

وهناك مجموعة من الأهداف تسعى تلك المنظمات الى تحقيقها منها تعزيز حكم القانون، واحترام الإرادة السياسية للمواطنين وصيانة حقوق الانسان.

أهمية البحث:

ومن أهم أسباب اختيار هذا الموضوع أن موضوع الرقابة على الانتخابات من قبل الجهات المختصة سواء دولية او إقليمية بات يعتبر ضمانة أساسية لضمان نتائج حقيقة ومعترف بها.

وباعتبار موضوع الانتخابات يتمحور حول واحدة من اهم اشخاص القانون الدولي الا وهو الفرد لذلك تطلب الامر ضمان حقه الانتخابي من خلال توفير الرقابة الدولية كطرف محايد في العملية الانتخابية.

اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان مدى فعالية الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية في اجراء انتخابات بعيدة عن التزوير والتلاعب، من خلال بيان الضمانات التي تضمن حياد اللجان الدولية المكلفة بالرقابة عليها.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي في بيان مفهوم الرقابة الدولية، وأهدافها، وصورها المختلفة، من خلال وصف اليات عمل البعثات المراقبة، وتحديد المعوقات التي تواجه عملها.

كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي، من خلال تحليل بعض النصوص القانونية الدولية، والاعلانات والمواثيق ذات الصلة بموضوع البحث، لاسيما إعلانات الأمم المتحدة وادلة المنظمات الدولية المختصة، بهدف معرفة الإطار القانوني الحاكم لعملية الرقابة.

فضلاً عن ذلك تم الاستعانة بالمنهج النقدي، عند مناقشة مدى حياد اللجان الدولية، وتحليل الأهداف غير المعلنة لعملية الرقابة.

إشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤل عن المدى الذي يمكن فيه اعتبار الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية أداة فعالة لضمان حرية التعبير الحقيقي لأصوات الناخبين وإمكانية ضمان نزاهة العملية الانتخابية، في ظل ما يشار من إشكالات تتعلق بإمكانية تسيس العملية الرقابة، او حياد اللجان المراقبة وتباين المعايير الدولية المعتمدة، هذا بالإضافة الى المعوقات العملية والقانونية التي تواجه عمل البعثات.

ويثار في هذا السياق تساؤل رئيس مفاده: الى أي حد يمكن ان تنجح الرقابة الدولية على العملية الانتخابية في ضمان تحقيق انتخابات نزيهة وشفافة، دون المساس بسيادة الدولة او الانحراف عن أهدافها المعلنة؟

خطة البحث:

المبحث الأول: الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية مفهومها واهدافها

المطلب الأول: تعريف الرقابة الدولية

المطلب الثاني: اهداف الرقابة الدولية

المبحث الثاني: صور الرقابة الدولية ومعوقات عمل اللجان وضمان حيادها.

المطلب الأول: صور الرقابة الدولية.

المطلب الثاني: معوقات عمل اللجان وضمان حيادها.

الخاتمة

المبحث الأول

الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية مفهومها واهدافها

من أجل الإحاطة الكاملة بالموضوع من جميع الجوانب لابد أولا من بيان مفهوم هذا المصطلح لكي يتسنى لنا الدخول بعد ذلك في حيثيات الموضوع، لذلك سنقسم هذا المبحث الى مطلبين نخصص المطلب الأول لبيان تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية، بينما نخصص المطلب الثاني لبيان أهداف تلك الرقابة.

المطلب الأول

تعريف الرقابة الدولية

تعد الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية من أهم الوسائل أو الأنشطة التي تمارس على دولة معينة والتي تعتبر ذات بعد دولي، الا هذا الرقابة ليست الوسيلة الوحيدة وانما هناك العديد من الأنشطة الدولية منها عمليات الإغاثة ومكافحة الامراض وغيرها من الانشطة، وقد يقوم بهذه العملية منظمات دولية حكومية او غير حكومية تعنى بموضوع الرقابة على الانتخابات.

ومن أجل بيان تعريف هذا المصطلح بشكل دقيق سنقسم هذا المطلب الى فرعين نخصص الفرع الأول لبيان التعريف اللغوي، بينما نخصص الفرع الثاني لبيان التعريف الاصطلاحي.

الفرع الأول

تعريف الرقابة لغةً

من خلال الرجوع الى مؤلفات اللغوين يتضح لنا عدم الاتفاق على معنى واضح لكلمة الرقابة فالعلامة ابن منظور يرى" أن رقب الشيءَ يرقبهُ وراقبهُ مراقبةً ورقباً: حرسه، ويعطي مثلاً على ذلك ابن الاعرابي الذي كان يصف رفيقاً له: راقب النجمَ رقاب الحوت أي يترقب النجم حرصاً على الرحيل كحرص الحوت على الماء أي ينظر النجم حرصاً على طلوعه، حتى يطلع فيرتحل، والرِقْبةُ: التحفظُ والفَرقُ. ورقيب القوم حارسهم، وهو الذي يشرف على المراقبة ليحرسهم. والرقيب الحارس الحافظُ. [1]

ويرى الصاحب بن عباد" أن فعل رقبَ يختص بالإنسان فيقال رقبتُ الانسان رقبةْ ورقباناً بمعنى ينظره [2]

اما بالنسبة للمعنى اللغوي لكلمة الانتخاب فهو مصطلح يرجع أصله الى الفعل، إنتَخبَ ونخب، ويقال انتخب الشيء اختاره [3] والانتخاب الاقتراع وهو الاختيار والانتقاء أيضاً، ويقال في اللغة إنتخب الشيء إختاره، ومنه النخبة وهم الجماعة والانتخاب الانتزاع والانتقاء، ومنه النخبة: وهم الجماعة من الناس أي المنتقون [4].

الفرع الثاني

تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية من الناحية الاصطلاحية

يقصد بالرقابة على العملية الانتخابية بصورة عامة: هي عملية مراقبة مدى نزاهة العملية الانتخابية بمختلف مراحلها، بدءاً من المراحل الأولى وهي تحديث سجلات الناخبين ومن ثم عملية الاقتراع مروراً بعملة العد والفرز ومن ثم اعلان النتائج وسماع الطعون وصولاً الى المرحلة الأخيرة وهي المصادقة النهاية على نتائج الانتخابات، كذلك يمكن تعريفها بأنها عملية جمع المعلومات اللازمة للكشف عن تلاعب او تزوير في العملية الانتخابية [5].

أما الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية فتعرف بأنها، عملية اطلاع المجتمع الدولي على سير العملية الانتخابية في دولة ما، وذلك بناءً على طلب من تلك الدولة للتأكد من مدى تعبير هذه الانتخابات عن إرادة الشعوب والتزامها بمبادئ الديمقراطية والمعايير العامة. (6)

وكذلك قد عرفها دليل الرقابة الانتخابية الصادر عن منظمة الدول الامريكية عام 2007 بانها (عملية يقوم من خلالها مجموعة من الأشخاص من خارج الدول المضيفة بالقيام بسلسة من الاعمال المنظمة المتداخلة لرقابة العملية الانتخابية بصورة مباشرة وكاملة ودقيقة) (7)

ونحن نرى بأنه يمكن تعريف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية بالآتي (بانها عملية مراقبة الانتخابات عن طريق جهة محايدة من خلال بعثات دولية مختلفة تتولى متابعة تفاصيل العملية الانتخابية منذ المراحل الأولى وصولاً الى مرحلة المصادقة النهائية على نتائج الانتخابات، ومن ثم اصدار التقارير التي توضح فيه الجوانب الإيجابية والسلبية، ولا تتم الا من خلال طلب تلك الدولة التي تروم اجراء انتخابات حره نزيه).

وبعد بيان كل هذا التعاريف هناك مجموعة من العناصر التي يمكن استنتاجها من هذه التعاريف.

1-العنصر الدولي: الذي يعني أن تقوم بعملية الرقابة على الانتخابات الوطنية جهة دولية سواء أكانت (منظمة حكومية او غير حكومية) وهذا الذي تتميز به هذا الرقابة عن الرقابة الوطنية التي يقوم بها اشخاص او مؤسسات تابعة لنفس الدولة.

2-الدعوة: والذي نعني به ان مهمة الرقابة لا يمكن القيام بها الا عن طريق طلب رسمي او دعوة رسمية من قبل الدولة التي تريد اجراء الانتخابات، وان أي رقابة تمارس من دون علم الدولة المضيفة يعتبر عمل غير مشروع وغير قانوني يمكن ان تحاسب عليه تلك الجهات وفقاً لقواعد القانون الدولي.

3-العلانية: والذي نقصده هنا أن التقارير التي تصدرها الجهات التي تشرف على عملية الرقابة وما تتضمنه من نتائج إيجابية او سلبية يجب ان تكون متاحه ومعلنة للجميع، وليس فقط للدولة المضيفة او لمؤسساتها.

4-التقييم الشامل: يجب ان تكون التقارير التي تصدرها الجهات المراقبة شاملة لكل جوانب العملية الانتخابية سواء ما يتعلق بالهيكل التنظيمي او القوانين والتعليمات الانتخابية وكذلك تقييم مدى التزام الدولة التي جرى فيها الانتخابات بالنتائج الانتخابية. [8]

المطلب الثاني

أهداف الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية

غالباً عندما يمارس أي نشاط سواء على الصعيد الدولي او الوطني تكون هناك اهداف او غاية يسعى الى تحقيقها ذلك النشاط، فالرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية ليس غاية في حد ذاتها، وانما وسيلة للوصول الى غاية معينة او عدة غايات لعل من أبرز تلك الغايات هو ضمان اجراء انتخابات وفق المعايير الدولية والديمقراطية بالإضافة الى الوصول الى النزاهة والشفافية والابتعاد عن التزوير.

لكل السؤال الذي يطرح نفسه هنا؟ هل ان جميع تلك الغايات تكون معلنة ام هناك غايات غير معلنة تسعى الى تحقيقها تلك الرقابة غالباً ما تكون ذات بعد سياسي يتعلق بالدولة التي اجرت الانتخابات.

من أجل الإجابة على هذا السؤال سيتم تقسيم هذا المطلب الى فرعين نخصص الفرع الأول لدراسة او بيان الأهداف المعلنة التي تسعى الى تحقيقها الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية، بينما نخصص الفرع الثاني لبيان الأهداف غير المعلنة لتلك الرقابة.

الفرع الأول

الأهداف المعلنة

لعل من أهم الإعلانات الذي نص على الأهداف التي تسعى الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية الى تحقيقها هو اعلان مبادئ الرقابة الدولية ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات الدوليين لعام 2005 [9] ، وأدلة الرقابة الصادرة عن المنظمات الدولية بأن النشاط الرقابي يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف تصب في مصلحة الدولة والمجتمع الدولي، ومن ابرز هذه الأهداف نشر الديمقراطية وكشف التزوير وتقديم الدعم الفني. [10]

وسنتناول تلك الأهداف تباعاً.

أولاً: الكشف عن التزوير الانتخابي ومنعه.

يعرف التزوير الانتخابي بأنه مجموعة من الاعمال المخالفة للقانون التي تتمثل بالضغط على أرادة الناخبين والتأثير على أصواتهم والتلاعب بالوثائق الرسمية والبطاقات الانتخابية الخاصة بهم من أجل تحقيق أهداف محددة مخالفة للقانون [11]، مع ملاحظة أن التزوير الذي يتم عن طريق التلاعب بالمحررات الرسمية الخاصة بالناخبين جريمة يعاقب عليها القانون الوطني [12]، ويتخذ التزوير الانتخابي صوراً عديدة منها التصويت باسم شخص اخر او التصويت لأكثر من مره واحدة [13].

والتزوير الانتخابي لا يؤثر فقط على نتائج الانتخابات، كما يرى الرئيس الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان، وانما يؤثر على الدولة والنظام الديمقراطي والاهداف التي تسعى الدولة او المنظمات الى تحقيقها، ويكون لهُ التأثير السيئ على الحقوق الاساسية للمواطن فضلاً عن التأثير الاقتصادي والذي يكون سبباً في طرد الاستثمار وبقاء المجتمع في حالة من عدم الاستقرار والتطور [14].

لكن الجهات التي تقوم بعملية الرقابة على الانتخابات سواء أكانت دول او منظمات لا تعد كل مخالفة تزويراً فهناك بعض الأخطاء قد تكون تقنية او فنية لا تؤثر على نتائج العملية الانتخابية مالم يثبت العكس [15].

ومع التطور المستمر فقد ظهرت وتطورت العديد من طرق التزوير الجديدة، فهاك بعض الحكومات تعمد الى تغيير الأشخاص القائمين على الانتخابات قبل مدة معينة وتعيين أعضاء جدد مؤيدين للحزب الحاكم [16].

ولقد ساهمت بعثات الأمم المتحدة في الكشف عن كثير من حالات التزوير وذلك نتيجة الجهد المبذول من قبلها، وهناك العديد من الأمثلة نذكر واحداً منها على سبيل المثال لا الحصر منها، تقرير فريق الرقابة الدولية التابع للمعهد الديمقراطي الوطني(NDI) الذي شارك عام 1986 في الرقابة على الانتخابات الرئاسية في الفلبين [17] ، أذ اثبت التقرير تزوير تلك الانتخابات من قبل الرئيس (فرديناند ماركوس) ضد زعيم الجبهة الوطنية الديمقراطية الموحدة (كروازوان اكينو)، وقد تضمن التقرير الإشارة الى العديد من المخالفات منها شراء الأصوات الانتخابية فضلاً على ممارسة الضغط والتهديد على إرادة الناخبين

وعدم احترم القوانين الانتخابية، وقد ووجه ذلك بأدانة واسعة على الصعيد الدولي مما تسبب بهروب الرئيس ماركوس وتسليم المرشحة اكينو السلطة [18].

ثانياً: نشر الديمقراطية.

توصف الديمقراطية كما وردت في العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة على انها من القيم الاساسية [19]، وتركز منظمة الأمم المتحدة على تعزيز مبادئ الديمقراطية، ليس بوصفها قيمة أيديولوجية ليبرالية فحسب، على اعتبار ان الديمقراطية اليوم تشكل اطاراً أساسيا للحكم الرشيد الذي يسعى الى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، ويدعم مسارات التنمية المستدامة [20].

كما يمكن القول ان الدول التي تمتع بنظام ديمقراطي متكامل نادراً ما تشهد نزاعات مسحله فيما بينها، وهذا تم التوصل اليه من خلال دراسة العلاقات الدولية او ما يعرف بنظرية السلام الديمقراطي [21] ، فضلاً على أمكانية الشعب من فرض الرقابة على عمل الحكومة وتقليل نسب الفساد والحد من ظاهرة الفقر وتحقيق مستوى معيشي أفضل، وتساهم الديمقراطية بنسبة كبيرة في القضاء على الحروب الاهلية [22].

على العكس من ذلك فان الدول التي لا تتمتع بالديمقراطية غالباً ما يكون الفساد فيها مستشري بنسبة كبيرة، فضلاً عن غياب المؤسسات التي يمكن من خلالها إيصال صوت المواطن، بالإضافة الى ذلك ضعف الدولة من الناحية الاقتصادية [23].

مع ملاحظة ان الآراء السابقة المتعلقة بالدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي او ترفضه، لا يمكن التسليم بها بشكل مطلق، فهناك العديد من الدول التي تعتنق النظام الديمقراطي ولكنها في حقيقة الامر تعيش حالة من عدم الاستقرار وانتشار الفساد كما هو الحال في (بعض دول أمريكا اللاتينية)، وهناك دول لا تأخذ بالنظام الديمقراطي ولكنها تعيش حالة من الازدهار والنمو على جميع الأصعدة وخير مثال على تلك الدول هي الصين.

ويؤكد الأمين العام الأسبق لمنظمة الأمم المتحدة (كوفي عنان)، ان الانتخابات أصبحت تمثل العمود الفقري لأي نظام سياسي، اذ منذ عام 2000 شهد العالم الاعتماد بشكل أساسي على الانتخابات بوصفها الوسيلة الأمثل لتداول السلطة، وتشير التقارير الى ان 11 دولة فقط لا تعتمد على الانتخابات بشكل أساسي، وعلى الرغم من ذلك فان الدول

التي تعتنق النظام الدكتاتوري غالباً ما تعمد الى أجراء انتخابات صورية وذلك لإضفاء نوع من الشرعية السياسية والدولية على النظام الحاكم للدولة[24].

وهنا يأتي دور الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية وذلك للتأكد من مدى مطابقة العملية الانتخابية في دولة ما مع المعايير الدولية، ومدى إمكانية وصف تلك الانتخابات بانها الصوت الحر للشعب.

ثالثاً: تقديم الدعم الفني.

أن برامج المساعدة الانتخابية يختلف تماماً عن الرقابة الدولية على الانتخابات [25] ، الا ان ذلك لا يمنع الجهات التي تقوم بالرقابة على العملية الانتخابية من تقديم بعض الدعم الفني او التوصيات او الاستنتاجات وذلك من اجل إنجاح العملية الانتخابية.

وقد فرض اعلان الرقابة الدولية على بعثات الرقابة الدولية (تقديم بيانات دقيقة وموضوعية للسلطات الانتخابية تستعرض فيها أي توصيات مناسبة تحددها هذه البعثات من شانها ان تساعد على الارتقاء بمستوى العملية الانتخابية) [26].

كما أجاز دليل فرق المراقبين التابعين للاتحاد الأوربي ان يساهم أعضاء الفريق في حل الخلافات المرافقة للعملية الانتخابية [27]، وقد جعلت أدلة الرقابة الوطنية من أهداف الرقابة المساهمة في تصحيح المسار الانتخابي وتحسين الإطار العام للانتخابات [28].

الفرع الثاني

الأهداف الغير المعلنة لعملية الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية

سبق وان أشرنا الى الأهداف المعلنة لعملية الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية والتي منها نشر الديمقراطية ومنع التزوير وغيرها من الأهداف، ولكن هل أن المراقبين على الانتخابات سواء أكانوا دول او منظمات هي هذه أهدافهم فقط ام هناك اهداف أخرى غير معلنة يسعون الى تحقيقها؟

ان طبيعة السؤال يدل على وجود ترابط بين السياسة الدولية والقانون الدولي العام، وهي في حقيقة الامر ترابط حتمي لا يمكن الفصل بينهما مثلما لا يمكن الفصل بين القانون والسياسة.

وفضلاً عما سبق فان القاعدة القانونية إذا اتخذت منحى مخالفاً لمضمونها في التطبيق العملي فان ذلك سيشكل عائقاً كبيراً امام ترسيخ تلك القاعدة في المجتمع الدولي، لذلك يجب ان ننظر في وجود ادلة للأهداف الغير معلنة وهل هناك ترابط بين عملية الرقابة وتلك الأهداف [29].

وتجد هذه الفكرة تطبيقاً لها في مجال العلاقات الدولية ويوضح (د. إسماعيل صبري مقلد) بان الأهداف الوطنية هي ليست دائما الأهداف الحقيقة التي تسعى الدولة الى تحقيقها وانما قد تكون هناك اهداف خارجية هي السبب الرئيسي وراء كل ذلك [30].

المبحث الثاني

صور الرقابة الدولية ومعوقات عمل اللجان وضمان حيادها

تمثل الرقابة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية والحكومية ذات الانتماء الدولي عاملاً مؤثراً وواسع النطاق في العديد من دول العالم، وذلك بوجود رغبة من تلك الدول بإجراء انتخابات حرة نزيهة تتمتع بالحيادية والدقة.

وسبق الإشارة الى وجود العديد من المنظمات التي تختص في عملية مراقبة الانتخابات منها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الأوربي، وتقوم هذه المنظمات بأرسال بعثات للدول التي ترغب بأجراء الانتخابات.

وعليه سنتناول في هذا المبحث صور الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية كمطلب أول بينما نخصص المطلب الثاني لبيان المعوقات التي تواجه عمل اللجان الدولية ضمان حياد اللجان المشرفة على الانتخابات.

المطلب الأول

صور الرقابة الدولية

أصبح موضوع الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية من المواضيع المهمة التي لاقت صدى كبير سواء على الصعيد الدولي او الإقليمي، مما دفع الكثير من الدول الى ان تمارس هذا الدور سواء بنفسها او عن طريق منظمات متخصصة لذلك، وبناءً على ذلك سنقسم هذا المطلب الى فرعين نخصص الفرع الأول لدراسة المنظمات الحكومية ودورها

في عملية مراقبة الانتخابات، بينما نخصص الفرع الثاني لدراسة المنظمات الإقليمية ودورها في مراقبة الانتخابات.

الفرع الأول

المنظمات الحكومية ودورها في عملية مراقبة الانتخابات

سنتكلم في هذا الفرع عن الرقابة التي تقوم بها المنظمات الحكومية على الانتخابات الوطنية، ونأخذ منظمة الأمم المتحدة كمثالً رائداً لتلك المنظمات التي تنتمي اليها قرابة (193) دولة، والتي تعتبر من المنظمات ذات الاهتمام الكبير في مجال حقوق الانسان وحرياته [31].

وتأخذ منظمة الأمم المتحدة على عاتقها مهمة الرقابة على أي عملية انتخابية بشرط تقديم دعوة لها من قبل الدولة التي تريد إجراء انتخابات حرة ونزيهة وبناء على هذا الطلب تقوم منظمة الأمم المتحدة بإرسال بعثات لتقييم الاحتياجات الخاصة بذلك البلد، وتجري عملية التباحث ما بين حكومة الدولة التي ترغب بإجراء الانتخابات والأحزاب السياسية وممثلين تلك البعثات والمنظمات الأخرى ذات الاختصاص والتقرير الذي تكتبه البعثة، ويعتبر عنصراً اساسياً من اجل مشاركة منظمة الأمم المتحدة في عملية الرقابة [32].

وان دور بعثات الأمم المتحدة لا ينحصر على مراقبة الانتخابات وتقيم مدى التزام هذه الانتخابات بالمعايير الديمقراطية فحسب بل يتعدى إلى تقديم المساعدة التقنية والفنية ومن أهم صور المساعدة الفنية أو التقنية ما يلي[33]:

1-توفير الأمن من خلال افراد القوات التابعين لمنظمة الأمم المتحدة، وذلك لضمان اجراء انتخابات وفق المعايير الدولية.

2-السعي الى تطوير العملية الانتخابية من خلال التواصل مع الدولة المضيفة، وتقديم الدعم الفني واللوجستي ومراجعة القوانين الانتخابية.

3-توفير المتطلبات المادية للعملية الانتخابية مثل مواد الاقتراع وغيرها.

4-توفير بيئة إيجابية للعملية الانتخابية ومحاولة تشجيع الشعب على المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية.

وتعتبر الانتخابات التي جرت في العراق لعام (2005) من اهم النماذج التي شاركت فيها منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي في عملية مراقبة الانتخابات وتقديم الدعم الفني لمفوضية الانتخابات مما ساهم في تقوية وبناء المؤسسة الانتخابية في العراق.

وبدعم مباشر من قبل منظمة الأمم المتحدة والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، تم تشكيل الفريق الدولي للانتخابات العراقية في كانون الأول لعام 2004 ومن أهم واجبات هذا الفريق هو تقديم الدعم والمساعدة للمفوضية المستقلة للانتخابات، واخذ هذا الفريق على عاتقه مهمة دراسة وتقييم العملية الانتخابية العراقية [34].

وقد اثبت التقرير الذي كتبه الفريق الدولي المشرف على عملية الرقابة على الانتخابات العراقية لعام 2005 أن نتائج الانتخابات كانت معبرة عن إرادة الشعب، وان العملية الانتخابية كانت متوافقة مع المعايير الدولية والاطر القانونية سواء على مستوى التخطيط او الأمور اللوجستية الأخرى.

اما يتعلق بانتخابات العراق لعام 2021، ففي 2021/5/27 اصدر مجلس الامن الدولي قراره ذي العدد (2576) والذي وضح فيه تمديد فترة بقاء البعثة المساعدة للعراق (يونامي) لمدة عام واحد التابعة للأمم المتحدة، وكان من اهم مهام هذه البعثة هو القيام بأوسع تغطية جغرافية ممكنة ليوم الاقتراع، حيث بلغ عدد المراكز الانتخابية في عموم العراق (8273) مركزاً موزعاً على (55041) محطة انتخابية، وقد أصدرت البعثة تقريراً الى الأمين العام للأمم المتحدة حول العملية الانتخابية، وكان من واجبات الأمين العام كتابة تقريراً وتقديمه الى مجلس الأمن خلال موعد لا يتجاوز ثلاثين يوم من تاريخ انتهاء العملية الانتخابية [35].

الفرع الثاني

المنظمات الإقليمية ودورها في مراقبة الانتخابات

شهدت العقود السابقة محاولات جدية في مجال التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالشؤون الانتخابية. ففي عام 1991 تم تأسيس الاتحاد الامريكي الدولي للمنظمات الانتخابية، وكان الهدف من ذلك هو تعزيز التعاون بين المؤسسات والجمعيات الانتخابية في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي من جهة وبين جمعية التنظيمات الانتخابية

في جنوب أمريكا من جهة أخرى، حيث تم إنشاء العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية التي تتولى مهمه مراقبة الانتخابات مثل المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية التابعة للاتحاد الافريقي [36].

وكذلك تم تأسيس منظمة الأمن والتعاون في أوربا من قبل الاتحاد الأوربي عام 1975 والتي تضم اليوم (55) دولة ويعتبر مبدأ تطوير الانتخابات أهم أهدافها حيث تعمل على ترسيخ هذا المبدأ من خلال أجهزتها، فقد أصبح اليوم مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان كلها تابع لأنظمة الاتحاد الأوربي الذي يعمل على مراقبة الانتخابات من خلال إرسال البعثات إلى الدول المختلفة [37].

وقد مارست منظمة الأمن والتعاون في أوربا مهمة الرقابة على أكثر من (150) دورة انتخابية عن طريق مكتب المؤسسات الديمقراطي، وقد تنوعت تلك الانتخابات بين انتخابات رئاسية او برلمانية منذ عام 1990. [38]

ومن المشاركات الاخرى لمنظمة الأمن والتعاون الاوربي في عملية الرقابة على الانتخابات، هو مراقبتها على الانتخابات البرلمانية في العراق لعام 2010، وقد اصدرت المنظمة تقريراً يوضح جاهزية العراق لاجراء الانتخابات على الصعيد الفني واللوجستي، وبعد أجراء الانتخابات توصلت المنظمة الى أن نسبة المشاركة قد بلغت حوالي 63% وهي نسبة جيدة، وقد أكد التقرير الى ان عملية العد والفرز قد جائت متوافقة مع الضوابط والمعايير الدولية [39].

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول ان عملية الرقابة على الانتخابات الوطنية سواء من قبل المنظمات الدولية او الاقليمية كان لها دوراً كبيراً في الحد من عملية التزوير الانتخابي والمساهمة بشكل كبير في ضمان اجراء انتخابات حرة نزيهة.

المطلب الثاني

معوقات عمل اللجان وضمان حيادها

غالباً ما تواجه اللجان المراقبة او المشرفة على العملية الانتخابية العديد من الصعوبات التي قد تكون سبباً في فشل عملها او وفي جعله في مستوى اقل من المستوى المطلوب،

لذلك حري بنا في هذا المطلب ان نبين ماهي اهم المعوقات التي تواجه عمل اللجان كفرع اول، بينما نخصص الفرع الثاني لبيان كيفية ضمان حياد لجان المراقبة.

الفرع الأول

المعوقات التي تواجه عمل لجان المراقبة

يقصد بالمعوقات بشكل عام: هي الصعوبات او العقبات التي تواجه عمل المنظمة او البعثة المشرفة على الانتخابات، وقد تعترف المنظمة بشكل مباشر بوجود هذه المعوقات او قد يتناولها الفقه المهتم بهذا المجال. وسنحاول ذكر اهم المعوقات التي تواجه عمل اللجان الدولية.

أولا: التأثير في هيكلية البعثات الدولية.

غالباً ما يكون تشكيل البعثات بشكل مستقل وغير خاضع لأية ضغوط، الا ان هذا القول لا يمكن التسليم به مشكل مطلق، فقد تتعرض البعثات الدولية الى محاولات في التأثير او المشاركة في اختيار أعضائها، وهذا التدخل يأخذ أحد الصورتين.

الصورة الأولى: وهو التأثير الذي يكون في ضمن المنظمة نفسها، وهذا التأثير يحصل كثيرا على السبيل المثال كما في التأثير الذي مورس على منظمة الدول الامريكية، او المنظمات الدولية الحكومية(IGO) التابعة للاتحاد الأوربي.

اما الصورة الثانية: فهو التأثير الذي يمارس من قبل الدولة المضيفة على أعضاء البعثات، وتستطيع هذه البعثات الانسحاب من عملية المراقبة من اجل ضمان عدم التأثير عليها في ممارسة عملها.

وغالبا ما توصي المنظمات الدولية فرقها المراقبة في التخفيف حدة الانتقادات للدول التي تكون حديثة العهد بالنظام الديمقراطي، وذلك لان الهدف الأساسي هو تكريس مبادئ النظام الديمقراطي في تلك الدول، ونشر ثقافة التداول السلمي للسلطة [40].

ثانياً: عدم دقة المعايير المحددة لنزاهة العملية الانتخابية.

أصبح حق الانتخاب او المشاركة في الشؤون السياسية من الحقوق الذي تأخذ طابع دولي، وعلى الرغم ذلك فلا توجد معايير دولية واضح ومحددة تبين يمكن من خلالها الحكم بزاهة

العملية الانتخابية، فما يعتبر معيار لدى منظمة او بعثة معينة قد لا يكون كذلك لدى منظمة او بعثة أخرى.

الا هناك العديد من المنظمات اخذت على عاتقها مهمة وضع معايير دولية واضحة ومحددة للعملية الانتخابية، ومن هذه المنظمات المركز الوطني الديمقراطي ومركز كارتر او مكتب المؤسسات الديمقراطي لحقوق الانسان، وأصبحت مهمة معرفة هذه المعايير سهل جداً من خلال الدخول فقط الى الموقع الالكتروني الرسمي لهذه المنظمات ستجد ما يزيد عن (20) ألف مصنف يتناول موضوع الانتخابات في كافة مراحلها [41].

ثالثاً: الحالة الاقتصادية للبعثة.

ينعكس الوضع المالي للبعثة بشكل مباشر على عملها، فكلما كانت البعثة اكثر مقدرة واستقلالاً من الناحية المالية، كلما ساعدها على أداء وممارسة عملها بشكل اكثر حيادية وشفافية، على العكس من البعثات ذات المقدرة الملية المحدودة التي قد تضطر من اللجوء الى التمويل الخارجي، مما يؤوي الى ممارسة بعض الضغوط على عملها مما يجعل ذلك العمل عرضه للتشكيك، مما يؤثر سلباً على سمعة البعثة [42].

ان الصعوبات المالية قد تشكل عائقاً كبيرا في عمل البعثات مما قد يضطرها الى تقليص عملها او جعله بصورة متجزئة، وعلى سبيل المثال ما حصل في الانتخابات النيابية المغربية كان عدد المنظمات التي زارتها بعثة المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية(IFES) هو مئتان وعشرون مركز انتخابي من أصل خمسين الف مركز اقتراع، أي ما يعادل تقريبا 1% من مجموع تلك المراكز [43].

الفرع الثاني

ضمان حياد اللجان المراقبة

من أجل ضمان اجراء انتخابات معبرة عن إرادة الشعوب، لابد ان تجري تلك الانتخابات في جو يسود فيه الاستقرار والديمقراطية فضلاً عن ابتعاد تلك الانتخابات عن شبهات التزوير والتلاعب، وكل ذلك لا يتحقق الا من خلال وجود جهات تمارس الرقابة على الانتخابات والتزامها بالحياد التام في عملها.

ولضمان حياد اللجان او الجهات المراقبة على العملية الانتخابية لابد ان تلتزم تلك اللجان بمجموعة من الضمانات. وجاء النص على تلك الضمانات في إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين نوجزها فيما يلي.

1-نصت المادة السادسة: من إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات (حيث يجيز نص المادة الانضمام إلى فرق رقابة الانتخابات لمن كانت مصالحه الشخصية سياسية، اقتصادية دينية أو عائلية أو أية مصالح أخرى لا تتعارض مع مصلحة الانتخابات، كما يحضر على بعثة المراقبة قبول دعم مالي أو سياسي من الحكومة التي تخضع انتخاباتها إلى المراقبة، وعلى بعثة الرقابة أن تعلن عن المصادر الممولة لها).

2-نصت المادة الثانية عشر: وضعت هذه المادة مجموعة من الشروط الواجب إتباعها من طرف الدول المستضيفة من أجل تحقيق الحياد وعدم الانحياز، حيث "نصت الفقرة (5) من هذه المادة أن تضمن الدول المستضيفة حرية فرق الرقابة عند إصدار بياناتها وتقاريرها المتعلقة باستنتاجاتها وتوصياتها من دون أي تدخل في عملها، وهو ما أكدت عليه الفقرات (و)، (ح)، (ط)".

3-نص المادة الخامسة عشر فقره (ج): حيث" تنص المادة على وجوب قيام بعثات الرقابة بتقييم المعلومات المقدمة لها بكل موضوعية وتجرد".

4-نص المادة التاسعة عشر: أكدت هذه المادة على "ضرورة تمتع فرق الرقابة بالوقت الكافي لتحديد طابع العملية الانتخابية في الدولة المعنية بشكل حيادي ومستقل".

5-نص المادة الحادية والعشرون الفقرة (أ): تنص على "تعهد المنظمات الحكومية وغير الحكومية بأن تجعل كافة المشاركين في بعثاتها الخاصة بالمراقبة الدولية للانتخابات متألفين ملتزمين بدقة المعلومات والحيادية السياسية في إصدار الأحكام والاستنتاجات" (44).

ونحن نرى بأن أهم ضمان يمكن أن يضمن انتخابات خالية من الغش والتزوير هو أن تتم الانتخابات ضمن دولة يتمتع نظامها السياسي بالاستقلال والعدالة فما فائدة إقرار البعثات الدولية بوجود تزوير في انتخابات معينه في دولة ما ونظامها السياسي هو سبب هذا

التزوير فلا شك في تمرير هكذا انتخابات كما حدث سابقا في العراق وفي كثير من الدول الأخرى.

الخاتمة:

في نهاية هذا البحث الموسوم بـ **(الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية)** وبعد ان بينا مفهوم هذا المصطلح من الناحيتين اللغوية والاصطلاحية فضلاً عن ذكر أهمية دور الرقابة وانواعها، توصلنا الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات سنشير اليها لعلها تكون سبباً في الوصول الى هدف هذا البحث.

اولاً: الاستنتاجات.

1-تبين لنا أهمية الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية وما تعطيه هذه الرقابة من انطباع يدل على نزاهة هذه الانتخابات وأنها قد أجريت وفق المعايير الدولية.

2-هناك العديد من الأهداف التي تسعى الرقابة الى تحقيقها، أهمها هو ضمان اجراء الانتخابات في جو من الديمقراطية وذلك لضمان تحقيق نتائج معبرة عن إرادة الشعوب.

3-لكي تعطي الانتخابات النتائج المرجو منها لابد أن تجري الانتخابات وفق نظام سياسي يؤمن بالتداول السلمي للسلطة.

4-أصبح موضوع الرقابة على الانتخابات من المواضيع المهمة مما دفع العديد من الدول الى انشاء منظمات متخصصة تعنى في هذا الجانب، تمتلك الإمكانيات الفنية واللوجستية التي تساعدها في تحقيق الغرض المرجو منها.

ثانياً: التوصيات.

1. من وجهة نظر خاصة أوصي بأن تكون التقارير التي يتم اعدادها من قبل اللجان المختصة بالرقابة، تكون متاحة امام الجميع لكي يتم الاستفادة من تلك التجارب بما يضمن تحقيق مبدأ الشفافية.
2. لكي تكون نتائج الانتخابات موثوقة لابد أن يكون الأشخاص المشرفين على الانتخابات (موظفين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) في العراق مثلاً بعيدين عن أي انتماء حزبي او طائفي لكي تكون النتائج أكثر مصداقية.

3.لابد من تحجيم دور السلطة التنفيذية وعدم فسح المجال لها بالتدخل في الشؤون الفنية او اللوجستية الخاصة بالناخبين او مراكز الاقتراع.

4.لابد من اجراء مراجعة بعد كل عملية انتخابية تشمل جميع المفاصل، سواء على صعيد قانون الانتخابات او على الصعيد التنظيمي والفني والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

5.يجب على الجهات التي تمارس الرقابة الالتزام بالحياد، والابتعاد عن فكرة تسيس العملية الانتخابية بما يخدم مصالح الدول او الجهات الأجنبية.

الهوامش:

(1) العلامة ابن منظور جمال محمد الانصاري، لسان العرب، المجلد الرابع، دار الحديث، القاهرة، 2003، ص209-208.

(2) الصاحب إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، المجلد الثاني، لبنان، بيروت، 1994، ص 1012.

(3) إبن منظور جمال محمد الانصاري، لسان العرب، الطبعة الثانية، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، 1989، ص 81.

(4) بطرس البستاني، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2015، ص 60.

(5) د. عمر فخري عبدالرزاق الحديثي، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية، مجلة جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد الثالث، 2010، ص 121.

(6) د. خديجة عرفة محمد، الديمقراطية والرقابة على الانتخابات في الأقطار العربية، لبنان، بيروت، 2009، ص 373.

(7) An International election observation can be defined as a process whereby an organized group of individuals from outside the host country systematically carries out a series of complex actions and activities to observe an electoral process in a direct, complete, and precise manner". Organization of American States, Manual for OAS Electoral Observation Missions, Department of Electoral Cooperation and Observation, Secretariat for Political Affairs, New York, USA, 2007, p. 8.

(8) سامر محي عبد الحمزة، الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية(دراسة مقارنة)، اطروحته دكتوراه، جامعة بابل، 2014، ص 26-25.

(9) صادقت على هذا الإعلان اكثر المنظمات الرقابة الدولية ونظمت مبادئ الرقابة الدولية وتم ترجمته الى العربية من قبل المعهد الديمقراطي الوطني عام 2012، للمزيد من المعلومات ينظر: سامر محي عبد الحمزة، مصدر سابق ، ص 78-79.

(10) اعلان الرقابة الدولية، مصدر سابق، ص 2-3.

(11) دليل المترجم للمصطلحات الانتخابية، المعهد الديمقراطي الوطني، بيروت، 2005، ص 79.

(12) المادة (292) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

(13) ينظر صور الجرائم التي أوردها القسم الخامس من نظام رقم (11) لسنة 2005 الصادر عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الذي فصل المخالفات التي تتعلق بالاستفتاء والانتخابات، ينظر الموقع الإلكتروني الرسمي للمفوضية، http:// www. Ihec-iq.com/ ar/

(14) Kofi Annan Foundation& the International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Deepening Democracy: A Strategy for Improving the Integrity of Elections Worldwide, Global Commission on Elections, Democracy and Security, 2012.

(15) سامر محي عبد الحمزة، مصدر سابق، ص 30/ 141.

(16) المصدر السابق نفسه، ص 136.

(17) ترأس الوفد جون هيوم عضو البرلمان البريطاني وعضو البرلمان الأوربي أضافة الى 19 مراقب يحملون جنسيات من دول مختلفة.

(18) International Democratic Institure for international affairs, Reforming The Philippine Electoral process, developments 1988-1986, NDI, 1991, p.94.

(19) تكررت هذه العبارة في عشرات القرات التي صدرت من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي حملت عنوان تعزيز دور للأمم المتحدة في أجراء انتخابات نزيهة والمتعلقة بإقامة نظام ديمقراطي ومن هذه القرارات، (A\65\223) (A\66\163).

(20) Boutros Boutros-Ghali, An Agenda for Democratization, United Nations, New York, USA, 1996, p.10.

(21) Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World, Princeton University Press, 1994, p.134. see also: Michael Edward Brown, Sean M. Lynn-Jones, Steven E. Miller, Debating the Democratic Peace, MIT Press, 1996, p.110.

وتسمى هذه النظرية بنظرية السلام الديمقراطي التي تعود أصولها إلى الفيلسوف الألماني ايمانويل كانت (1724-1804) وتشكل أحد أهم مصادر التأصيل القانوني والسياسي والفلسفي للديمقراطية.

(22) Kofi Annan Foundation & the International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Deepening Democracy: A Strategy for Improving the Integrity of Elections Worldwide, Global Commission on Elections, Democracy and Security, 2012, p.14.

(23) Boutros Boutros-Ghali, Op. Cit, p.10.

(24) Kofi Annan Foundation& the International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Op. Cit, p.14.

(25) سامر محي عبد الحمزة ، مصدر سابق، ص 58-59.

(26) اعلان الرقابة الدولية ، مصدر سابق ، ص 7.

(27) Boutros Boutros-Ghali, Op. Cit, p..10

(28) Handbook for European Union Election Observation Missions, The Swedish International Development Cooperation Agency, Sweden,2000.

(29) سامر محي عبد الحمزة، مصدر سابق، ص 33-35.

(30) د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987، ص 156.

(31) خديجة عرفة محمد، الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 373.

(32) خديجة عرفة محمد، مصدر سابق، ص 373.

(33) لعور نجوى، الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية، بحث منشور، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، ص 121، متاح على الموقع الالكتروني http:// for. Alistiplal.edu.ps، تاريخ الزيارة 2025/9/20.

(34) لعور نجوى، مصدر سابق، ص 122 .

(35) سربت مصطفى، المختصر في الرقابة الدولية على الانتخابات العراقية، بحث منشور على الموقع الالكتروني http\\ www. Rudaw.net، تاريخ الزيارة 2025/9/20

(36) جاي س.جودين – جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة (القانون الدولي والممارسة العملية) ترجمة احمد منيب، مراجعة فايزة حكيم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000، ص 53.

(37) علي الصاوي واخرون، كيف تراقب الانتخابات، الجمعية العربية للدراسات البرلمانية، 2005، ص116، 119.

(38) لعور نجوى ، صدر سابق، ص 122 -123.

(39) تقرير الاتحاد الأوربي لتقييم انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2010، التقرير النهائي، متاح على الموقع الالكتروني www. Eueon.eu

(40) سامي محي عبد الحمزة، مصدر سابق، ص 164-165.

(41) إن جميع الإصدارات السابقة تم تعريبها مؤخراً من قبل كادر المعهد وأصبحت متاحة على الموقع الرسمي للمعهد: http://www.ndi.org\

(42) Judith. Kelley. "The More the Merrier? The Effects of Having Multiple International Election Monitoring Organizations, Op. Cit, p.12.

(43) سامي محي عبد الحمزة، مصدر سابق، ص 162.

(44) اعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك، من ص (3-7)، متاح على الموقع الالكتروني http://www.ned.org\ mend.

قائمة المصادر

أولاً: معاجم اللغة.

1-العلامة ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار الحديث، القاهرة، 2003.

2-الصاحب إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، المجلد الثاني، لبنان، بيروت، 1994.

3-ابن منظور جمال محمد الانصاري، لسان العرب، الطبعة الثانية، دار احياء التراث العربي، بيروت-لبان، 1989.

4-طرس البستاني، محيط المحيط قاموس مطول للغة العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2015.

ثانياً: الكتب والرسائل والاطاريح.

1-جاي س. جودين – جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة (القانون الدولي والممارسة العملية) ترجمة احمد منيب، مراجعة فايزة حكيم، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2000.

2-د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987.

3-د. خديجة عرفة محمد، الديمقراطية والرقابة على الانتخابات في الأقطار العربية، لبنان، بيروت، 2009.

4-د. عمر فخري عبد الرزاق الحديثي، دور المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في الوقاية من الجريمة الانتخابية، مجلة جامعة الانبار، كلية القانون والعلوم السياسية، العدد الثالث، 2010.

5-سامر محي عبد الحمزة، الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية (دراسة مقارنة)، اطروحته دكتوراه، جامعة بابل، 2014.

ثالثاً: الإعلانات الدولية والقوانين.

1-اعلان مبادئ الرقابة الدولية ومدونة قواعد السلوك الخاصة بمراقبي الانتخابات الدوليين لعام 2005، المعهد الوطني الديمقراطي، بيروت، 2012.

2-قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

رابعاً: المواقع الالكترونية.

1-لعور نجوى، الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية، بحث منشور، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، ص 121، متاح على الموقع الالكتروني http:// for. Alistiplal.edu.ps

2-سربت مصطفى، المختصر في الرقابة الدولية على الانتخابات العراقية، بحث منشور على الموقع الالكتروني http\\ www. Rudaw.net

3-تقرير الاتحاد الأوربي لتقييم انتخابات مجلس النواب العراقي لعام 2010، التقرير النهائي، متاح على الموقع الالكتروني www. Eueon.eu

4-اعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك، من ص (3-7)، متاح على الموقع الالكتروني mend \www.ned.org .http://

5-إن جميع الإصدارات السابقة تم تعريبها مؤخراً من قبل كادر المعهد وأصبحت متاحة على الموقع الرسمي للمعهد: http://www.ndi.org\

خامساً: المصادر الإنكليزية.

1- An International election observation can be defined as a process whereby an organized group of individuals from outside the host country systematically carries out a series of complex actions and activities to observe an electoral process in a direct, complete, and precise manner".
2- Boutros Boutros-Ghali, An Agenda for Democratization, United Nations, New York, USA, 1996.
3- Bruce Russett, Grasping the Democratic Peace: Principles for a Post-Cold War World, Princeton University Press, 1994, p.134. see also: Michael Edward Brown, Sean M. Lynn-Jones, Steven E. Miller, Debating the Democratic Peace, MIT Press, 1996.

4- Handbook for European Union Election Observation Missions, The Swedish International Development Cooperation Agency, Sweden,2000
5- John T. Rourke and Mark A. Boyer, International Politics on The World Stage, Dushkin/McGraw. Hall. USA, 1996.
6- Kofi Annan Foundation & the International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Deepening Democracy: A Strategy for Improving the Integrity of Elections Worldwide, Global Commission on Elections, Democracy and Security, 2012.
7- Kofi Annan Foundation& the International Institute for Democracy and Electoral Assistance, Deepening Democracy: A Strategy for Improving the Integrity of Elections Worldwide, Global Commission on Elections, Democracy and Security, 2012.
8- nternational Democratic Institure for international affairs, Reforming The Philippine Electoral process, developments 1988-1986, NDI, 1991.
6-Organization of American States, Manual for OAS Electoral Observation Missions, Department of Electoral Cooperation and Observation, Secretariat for Political Affairs, New York, USA, 2007.